وقفة

٢٠ ألف كم مفقودة عراقياً

■ عالية طالب

آراء غريبة عجيبة تخرج على شكل تصريحات من أعضاء مجلس النواب حين تطرح على طاولة ذلك المجلس قضايا تتعلق بأموال العراق وممتلكاته وثرواته واقتصاده ومشاريعه، وكلما ازداد حجم المنتهك من حقوق العراق المالية والجغرافية والاقتصادية والسيادية، كلما تباينت الآراء أكثر واختلفت وتلك مفارقة برلمانية يتمتع بها العراق دونا عن برلمانات العالم أجمع والتي يتفق جميع أعضاؤها على أهمية الحفاظ على ممتلكات البلد بغض النظر عن اختلافهم أو اتفاقهم مع بعضهم.

وها نحن نشهد اليوم ردود أفعال مختلفة لدى بعض أعضاء مجلس النواب، وهم يناقشون قضية فقدان العراق لـ٢٠ ألف كيلو متر مربع من أراضيه جراء اتفاقيات سابقة مع دول الجوار، وتعددت آراء تلك الاختلافات لتكون أكثر فنطازية من غرابة تضادهم على قضايا الوطن المنتهك محليا وإقليميا إذ رأى بعضهم ضرورة مراجعة جميع الملفات السابقة والمشاكل التي خلفها النظام السابق، لكن البعض الأخر قال: إن على العراق أن يحرص على وضعه الداخلي وبناء وضعه الاقتصادي ومن ثم يقوم بالدخول في مثل هذه الأمور.

وصرح أحد المسؤولين، مؤكدا أن العراق يجب أن يهتم في البداية بوضع أسس لسياسته، ومن ثم بعد ذلك يدخل في مثل هذه الأمور بوضع متماسك وقوي وإيجابي وبنفس ولسان صريحين وواضحين!! وتكمن غرابة هذا التصريح الذي يثير تساؤلا مشروعا لدى المواطن، هل إننا لازلنا بلا أسس واضحة وممنهجة لسياستنا الداخلية والخارجية؟ وان كنا كذلك بشهادة مسؤولينا، فكيف يمكن لنا أن نعرف خطوات حاضرنا ومستقبلنا غير المخطط بفهم ووعي وإدراك فاعل؟ وان كنا لا زلنا نتعامل مع قضايانا الحيوية بالمجاملات والخوف من رد فعل الآخر فكيف نطمئن مواطننا إننا قادرون على حل مشكلاتنا المعقدة داخليا والتي لا نبدو إننا سائرون على طريق واضح لنهاية وشيكة لها؟

الكثير من الملفات المهمة، سواء كانت ملفات خدمية أو أمنية أو قضايا خارجية أليس من المفترض إن هناك تشكيلات وزارية معنية بمتابعتها بجدية، وألا تكون الحلول الدبلوماسية هي عبارة عن مجاملات على حساب حقوق الشعب العراقي.

انتهاكات لا حصر لها ليس فقط إعادة الأراضي المأخوذة بغير وجه حق من قبل الأردن، السعودية، الكويت، إيران، بكل ما تحتويه تلك الأراضي من ثروات غنية، ومضاف لتلك الانتهاكات سرقات الآبار المشتركة والمياه والتجاوز على الحقوق البحرية والسيادة العراقية عبر قصف حدودنا وقرانا والتعويضات المالية الضخمة عن حروب النظام السابق وممتلكاتنا المنقولة التي صودرت من بعض دول "الأشقاء" والإغراب على حد سواء!!، كل هذه القضايا وغيرها لا نجد حماسا وطنيا حقيقيا لحلها ولا نشاطا دبلوماسيا للخوض في فتح ملفاتها، بل ربما على العكس نشهد انحيازا وصمتا وتواطؤا لتقديم مصالح تلك الدول على مصلحة العراقي وشعبه.

وان كانت تركة النظام السابق ثقيلة بكل ملفاتها الشائكة وأسبابها ونتائجها التي أوصلتنا إلى الرضوخ لواقع لم يكن بأيدينا الاعتراض على سلبياته، فأن الواقع اليوم يعيش تحولا كما يفترض له ولابد أن نكون على قدر تحمل مسؤوليتنا الوطنية سواء أكنا مسؤولين أم مواطنين أم نوابا في مجلس يترجم اختلافاته بأكثر مما يوضح توافقاته لصالح هذا الوطن المبتلى بالاختلافات طوال تاريخه.

في تكرار لواقعة "وزير التجارة"

شلال يهرب من الاستجواب بالاستقالة.. والساعدي يتهم الحكومة بالتحايل على البرلمان

بغداد / المدى

فيما أعلنت الكتلة التي ينتمي إليها وزير الكهرباء رعد شلال، أن الأخير استقال من منصبه، اتهمت لجنة النزاهة البرلمانية بأن رئيس الوزراء عقد صفقة مع شلال تقضي بقبول استقالته بدلا من إقالته، مقابل عدم ذهابه إلى مجلس النواب والكشف عن بعض الأسماء المهمة.

وقال عضو كتلة حل في ائتلاف العراقية، زياد الذرب لوكالة كردستان للأنباء، إن "وزير الكهرباء رعد شلال قدم في ساعة متأخرة من ليلة أمس الأول استقالته من منصبه إلى مجلس الوزراء العراقي على خلفية ملفات فساد في الوزارة".

واوضح الذرب أن "قبول الاستقالة من عدمه يتوقف على عقد مجلس الوزراء جلسته والبت فيها".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد منع، أمس، وزير الكهرباء رعد شلال من الحضور إلى مجلس النواب لبيان موقفه من العقود التي أكتشف فيها ملفات فساد بقيمة ١,٧ مليار دولار أميركي.

ويمثل الفساد مشكلة رئيسة للعراق منذ ٢٠٠٣، ووضع مؤشر الفساد لعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، العراق بين أكثر دول العالم فسادا.

وانفق العراق مليارات الدولارات منذ سقوط النظام العراقي السابق في ٢٠٠٣ لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين، إلا أن الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين ان ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.

ويعتمد العراقيون على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم.

من جانبه، افاد عضو لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي خلال مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى البرلمان، إن "هناك تصريحات لرئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني مفادها أن وزير الكهرباء لم يتعاقد مع شركات مفلسة وان هذه الشركات غير وهمية"، مؤكدا أن "رئيس الوزراء نوري المالكي عقد صفقة مع وزير الكهرباء رعد شلال تنص بأن لا يذهب الأخير إلى مجلس النواب من اجل عدم الكشف عن بعض الأسماء المهمة". وأضاف الساعدي أن "الصفقة تنص أيضا على قبول استقالة وزير الكهرباء رعد شلال ليتسلم حقوقه التقاعدية بدلا من إقالته"، معتبرا أن "الأمر مشابه بقضية وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني حين تم قبول استقالته قبل حجب ثقة البرلمان عنه، وهو ما سيتكرر مع وكيل وزير التجارة صفاء الصافي".

وأشار الساعدي إلى أن "نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني متورط أيضا بالعقود المبرمة مع الشركات المفلسة والورقية"، لافتا إلى أن "هذه القضية ليست الأولى في وزارة الكهرباء وقد تكررت أيضا في وزارات أخرى مثل الشركات الكورية التي تعاقد معها مجلس الوزراء في ٣١/ ٢٠١١/".

وأوضح النائب المستقل أن "مشكلة الكهرباء لم تحل منذ ست سنوات على تولي رئيس الوزراء نوري المالكي الوزارة"، مطالبا "بإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء رعد شلال". وعرض الساعدي خلال المؤتمر وثيقة تشير إلى أن "الشهرستاني أكد أن الشركات الألمانية والهولندية رصينة وانه اطلع عليها عبر مواقعها على الانترنت.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد بعث كتابا رسميا الى مجلس النواب يتضمن المطالبة بحجب الثقة عن وزير الكهرباء الحالي رعد شلال لتوقيعه على عقدي للكهرباء مع شركة مفلسة وأخرى وهمية ومخالفته قرار مجلس النواب القاضي بعدم التعاقد مع الشركات الوسيطة.

يشار إلى أن وزير التخطيط الأسبق جواد هاشم بعث برسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي في الثاني من آب الجاري ونشرتها "المدى"، تتضمن وثائق حول قيام وزارة الكهرباء بتوقيع عقود بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق مختلفة من العراق مع شركات، تبين له أنها إما وهمية لا وجود لهما.

وألغى المفتش العام لوزارة الكهرباء العقدين الوهميين، لكن المسألة أثارت ردود فعل سياسية وشعبية واسعة، ويبدو أنها أزعجت القائمة العراقية لأن الوزير المقال من أعضائها. ونفت رئاسة مجلس الوزراء أمس الأول تورط وزير الكهرباء رعد شلال بقضايا فساد وذكر بيان لمجلس الوزراء "الإجراءات التي تمت بحق وزير الكهرباء تتعلق بجانب إدارة العقود، ولم يثبت لدينا ضلوعه شخصياً بقضايا فساد تستدعي إجراءات أخرى"، مشدداً على ضرورة "التزام الوزراء والمسؤولين الحكوميين كافة بما يصدر من قرارات بشأن العقود وغيرها من التعاملات".

وكانت مصادر موثوقة كشفت أن لقاء تم أمس الأول بين رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الكهرباء رعد شلال تم الاتفاق فيه على أن يقدم الأخير استقالته لضمان عدم استجوابه في البرلمان، وغلق ملف صفقات الكهرباء بعد أن تتولى شخصيات مقربة من المالكي التأكيد على "نزاهة" الوزير و"مهنيته" في سلسلة من التصريحات والمواقف.

المصدر أكد أن اللقاء جاء بعد لقاء تنسيقي جمع نائبين احدهما من "دولة القانون" و"العراقية" أثمر هذا الاتفاق والذي بموجبه لن تكون هناك مساءلة للوزير أمام البرلمان.

بالمقابل اعتبر النائب عن القائمة العراقية مظهر الجنابي "عدم حضور وزير الكهرباء إلى مجلس النواب دلالة على تقديمه فروض الطاعة والولاء لرئيس الوزراء نوري المالكي".

وقال الجنابي إنّ "وزير الكهرباء لن يحضر إلى مجلس النواب لمناقشته حول العقود التي أبرمتها وزارته مؤخراً إذ أنّ القائمة العراقية بُلغت بعدم حضوره إلى جلسة اليوم".

وأضاف أنّ "موقف الوزير في الامتناع عن الحضور إلى مجلس النواب يدل على أنّه رضخ لرئيس الوزراء نوري المالكي واصطفّ معه"، مرجحاً أن "يتم سحب طلب إقالته من منصبه".

وبين الجنابي أنّه "في حال سحب طلب الإقالة عن وزير الكهرباء فأنّ حالات استشراء الفساد في وزارة الكهرباء ستتزايد بصورة متسارعة أكثر ممّا هي عليه الآن".

يذكر أنّ رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية إبرام الوزارة لعقود مع شركات وهمية ومفلسة بأكثر من مليار دولار.

منظمات المجتمع المدني تسعى لتعديل الخروقات الدستورية

"المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور" صمام بوجه الدكتاتورية

متابعة / المدى

بحسب أكاديميين في علم السياسة، فانه لا يمكن لأية تجربة ديمقراطية مستدامة أن تقوم من دون مؤسسات المجتمع المدني من خلال الدور الأساسي الذي تضطلع به في التنشئة السياسية للمجتمع من جهة، والرقابة على السلطات في الدولة من جهة ثانية، لتكون صماما في أي بلد يعتنق الديمقراطية، ومن هذا المنطلق ولدت "المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور في العراق". ويعترف العديد من رؤساء وأعضاء من منظمات المجتمع المدني والعاملين في مجال حقوق الإنسان بأن تأسيس "المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور" يمثل فعلا مدنيا ذا طابع ريادي في مجال الدفاع من حقوق الإنسان في العراق بعد أن بدأت مؤشرات يصفها الكثير من المراقبين بالخطيرة نحو تعرض المنجز الديمقراطي في البلاد إلى الخدش.

ومع انتهاء الانتخابات التشريعية التي جرت أطوارها في آذار من العام الماضي حملته من أحداث دراماتيكية انعكست على الوضع السياسي والاجتماعي، انفتح العراق بحسب مراقبين على أوضاع جديدة لا تخلو من المخاطر بعد الخروقات المتكررة التي مارستها الكتل السياسية للدستور.

وسجل المشهد السياسي خلال الشهور الماضية، بحسب منظمات في المجتمع المدني، عددا من حالات الخرق الدستوري بدءا مع إبقاء جلسة البرلمان مفتوحة لعدة شهور ومحاولات تطويع نصوص دستورية في خلق مناصب جديدة"، كالمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية" وغيرها من القضايا التي باتت تسيطر على المشهد السياسي الحالي.

ونقلت وكالة "بغداد بوست" عن الناشطة في مجال حقوق الإنسان ورئيسة منظمة "أمل" هناء أدور قولها "إن الوضع السياسي والاجتماعي في العراق يشهد خلال هذه الايام وما سبقها جملة من الخروقات الدستورية والقانونية باتت تهدد الأجواء الديمقراطية في البلاد"، مشيرة إلى ضرورة أن "تأخذ منظمات المجتمع المدني دورها الجدي في هذه المرحلة".

وتشير أدور إلى أن "العملية السياسية في البلاد دخلت في آفاق جديدة وخطيرة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في البلاد بعد أن كشفت العديد من الثغرات القانونية والدستورية وغلبة الإرادة السياسية على القواعد القانونية وتطويعها لصالح مكاسب شخصية".

وتوضح أن "الخرق الدستوري الذي بدأ بعد إعلان نتائج الانتخابات بجعل جلسة البرلمان مفتوحة إلى إشعار آخر من دون أي غطاء دستوري حفز إلى العديد من الخروقات الدستورية، وهو ما دفع العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق إلى الوقوف على ذلك وهو ما أدى إلى ولادة تكتل مدني أطلق عليه المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور لتكون جهة رقابية على سلطات الدولة في حال خرقها للدستور".

وتشكلت العديد من التكتلات المدنية لوقف الخروقات الدستورية ومراقبة أداء الحكومة مثلا تشكيل المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور في آب من العام الماضي من (١٥) منظمة مجتمع مدني أبرزها "منظمة أمل" و"شبكة تموز" و "تجمع العراق ٢٠٢٠" ومنظمة "المرأة الديمقراطية" لتبدأ حملة مدنية واسعة ضد قرار تعطيل البرلمان وقرار رئيسه المؤقت فؤاد معصوم بجعل الجلسة الأولى للبرلمان مفتوحة إلى إشعار آخر".

وبعدها تشكل مشروع "الرصد المدني" الذي يضم تكتلا واسعا من منظمات المجتمع المدني ويهدف إلى مراقبة السلطة التنفيذية بجميع فروعها الوزارية والحكومية.

من جانبه، يشير رئيس منظمة "تجمع العراق ٢٠٢٠" علي العبنوري ورئيس اللجنة التنسيقية للمبادرة المدنية للحفاظ على الدستور إلى أن "تحقيق الديمقراطية ونجاحها يتطلب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور أساسي في هذه العملية، كما ان هذه المنظمات لا يمكن لها أن تعمل إلا في ظل أجواء ديمقراطية".

ويلفت إلى أن "العلاقة التي ترتبط بين نشوء وتطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدها على الآخر، فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون حد أدنى من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة"، مضيفا أن "نشوء وتكوين مجتمع مدني في غياب الحد الأدنى من حرية القول والتعبير والتجمع والانتقال والانتظام هو أمر غير ممكن. فهذه المنظمات يمكن لها أن تلعب دورا محوريا في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق".

ويستدرك العنبوري بالقول إن "ما يصعب مهمة منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الديمقراطي في العراق، هو انخفاض الوعي الديمقراطي على المستوى السياسي والشعبي من جهة وصعوبة إنعاش هذا الوعي في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع العراقي حيث العنف بأعلى درجاته واقساها، وبطالة مخيفة وليس من السهولة التغلب عليها من جهة ثانية".

ويعزو العنبوري غياب الوعي لدى فئة كبيرة من الشعب العراقي حول القضايا السياسية الرئيسية المتركزة حول الحكم والسلطات وتوزيع الأدوار هو ما دفع عددا من منظمات المجتمع المدني إلى تشكيل "المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور"، للقيام بدور مهم في ترجمة الخروقات التي تمارس على الدستور وأسس الحكم والديمقراطية المعقدة إلى المجتمع العراقي بشكل مبسط لحشد التأييد والضغط لإيقافها".

تحذيرات من كارثة إنسانية تضرب البصرة

الملوحة تنقض على الفاو.. وصهاريج الجيش تسعف السكان بالمياه الصالحة

حذر المجلس البلدي في قضاء الفاو من كارثة إنسانية بسبب شحة المياه الصالحة للشرب والزراعة وارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب.

فقد أكد رئيس المجلس البلدي في قضاء الفاو عبد علي فاضل رماثي في حديث صحفي إن "سكان القضاء يعانون منذ أسابيع من عودة ظاهرة ملوحة المياه بسبب ارتفاع التراكيز الملحية في مياه شط العرب، ما جعلها غير صالحة للشرب والزراعة"، مبيناً أن "المعاناة تفاقمت كثيراً خلال الأيام القليلة الماضية بسبب الزيادة الكبيرة في ملوحة المياه".

متابعة / المدى

وأضاف رماثي أن "سكان الفاو يعتمدون حالياً على المياه التي تنقل إلى القضاء بواسطة الصهاريج، وغالبية المواطنين لا يمتلكون القدرة على تأمين الحد الأدنى من حاجتهم إلى المياه نتيجة ارتفاع سعر الطن الواحد من ١٠ آلاف دينار إلى نحو ١٥ ألف دينار"، مؤكداً أن أسعار المياه أخذت ترتفع بالتوازي مع زيادة ملوحة مياه شط العرب".

وحذر رماثي من "وقوع كارثة إنسانية في القضاء في حال عدم إسراع الحكومة باحتواء الأزمة"، لافتا إلى أن "محطة التحلية البحرية التي أنشأتها وزارة البلديات والأشغال العامة في القضاء بكلفة ١٣ مليون دولار، وافتتحها رئيس الوزراء نوري المالكي بنفسه في شهر شباط من العام الماضي، لم تعمل حتى الآن لأنها لم تكن جاهزة للعمل عند افتتاحها". وتابع رماثي أن "الحكومة وافقت مؤخراً على تنفيذ مشروع يقضي بإنشاء أحواض للترسيب في المحطة لغرض إكمالها وتشغيلها"، مؤكداً أن "المحطة التي تضم أربع وحدات للمعالجة ليست مطابقة للمواصفات لأنها مجهزة بأنظمة للتصفية غير مخصصة للتعامل مع مياه شط العرب الملوثة بنسب عالية من الشوائب والأطيان".

من جانبه أكد ضابط الإعلام في فرقة المشاة الرابعة عشر في الجيش العراقي المقدم أحمد التميمي في حديث له إن "الفرقة بادرت في غضون الأيام القليلة الماضية بإمكاناتها الذاتية بنقل المياه الصالحة للشرب إلى القضاء للتخفيف من معاناة سكانه"، مبيناً أن "الصهاريج التي تم إرسالها بلغ عددها ٦٠ صهريجاً، وقد جرت عملية تجهيز المواطنين بالمياه بالتنسيق مع المجلس البلدي".

وأضاف التميمي أن "الجيش العراقي يخطط لإرسال المزيد من الصهاريج العسكرية المحملة بالمياه إن لم تتحرك الجهات المحلية المختصة بسرعة لإغاثة سكان القضاء". وبحسب مستشار محافظ البصرة لشؤون الزراعة الدكتور محسن عبد الحي فان "قلة الواردات المائية القادمة من نهر دجلة هي السبب المباشر وراء تملح المياه في قضاء الفاو وبعض المناطق في قضاء أبي الخصيب".

وأضاف عبد الحي أن "الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية التي تهب على محافظة البصرة دفعت بدورها كتلة مائية ضخمة من الخليج العربي باتجاه شط العرب، حتى وصلت الكتلة إلى منطقة سيحان التي توجد فيها المحطة الوحيدة التي تضخ المياه إلى قضاء الفاو".

وعرج مستشار محافظ البصرة على أن "المياه العذبة القادمة عبر نهر دجلة إلى شط العرب يفترض أن لا تقل عن ٥٠ م٣ في الثانية، لكن كل الوثائق المتوفرة لدينا تفيد بأن الكميات التي تصل حالياً الى محافظة البصرة لا تزيد عن ٣٧ م٣ في الثانية". وقال النائب عن البصرة جواد البزوني خلال مؤتمر صحفي له أمس، إن "مجلس محافظة البصرة قدم طلبا إلى رئاسة مجلس الوزراء بتوقيع نصف أعضائه لإقامة إقليم البصرة، إلا أن مجلس البصرة تفاجأ بان الطلب تأخر كثيرا ولم يرسل من قبل مجلس الوزراء إلى مفوضية الانتخابات".

وتساءل البزوني وهو نائب في التحالف الوطني "أين طلب محافظة البصرة ولماذا لم يحول إلى المفوضية حتى الآن، في حين وصلت نسخة منه إلى مجلس النواب، لاسيما بعد أن توفرت كل الظروف الموضوعية لتشكيل إقليم البصرة؟"، داعيا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى "تحويل الطلب وفقا للإجراءات القانونية المتبعة".

يشار إلى أن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، في ٢٠ حزيران الماضي، أعلن عن وجود طلبات مقدمة من مجلسي محافظتي البصرة وواسط لتشكيل إقليمي البصرة والكوت، وفيما أكد أن هذه الطلبات دستورية، دعا من يرفض فكرة الأقاليم إلى تعديل الدستور وعدم القفز عليه.

وأشار البزوني إلى أن "الجميع اتفقوا على أن النظام الاتحادي في جمهورية العراق، يتكون من أقاليم ومحافظات وحكومة مركزية ويحق لكل محافظة أو أكثر من تكوين إقليم بتوقيع ثلثي عدد سكان المحافظة"، مؤكدا أن هذا سيقطع الطريق أمام الدكتاتورية".